

شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
وتقرير مراقب الحسابات عليها

	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر)
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٣٠-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل (الارباح أو الخسائر) والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية إدارة الشركة

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

و إننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة أصول **ESB** للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة، وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقب الحسابات



على سعد زغلول المعزاوى

زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٨
زميل جمعية الضرائب المصرية

س.م. م ٥٧٠٨

القاهرة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

شركة أصول ESB للوساطة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	إيضاح	
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
٤,٩٤٥,٨٥٢	٤,١١٦,٣٢٨	(٤)	أصول ثابتة
٦,٣٢١,٦٤٣	٤,٨١٨,٠١٧	(٥)	إستثمارات مالية طويلة الأجل
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٧,٩٠٠	(٦)	تأمينات نقدية طويلة الأجل
١١,٤٦٧,٤٩٥	٩,١٤٢,٢٤٥		إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٤٩,٢٤٩,١٣٤	٤٩,٨٨١,٩٨٧	(٧)	عملاء وأوراق قبض
٢,٠٦٣,٢٧٠	١,٦٣٤,٥٤١	(٨)	مديون وحسابات مدينة أخرى
٣,٠٣٤,٥٩٢	١,٦٤٢,٢٨١	(٩)	جاري المقاصة
٨٥٤,٣٢٥	٨,٣٨٦,٩٥٩	(٢٣)	المستحق من أطراف ذات علاقة
٢٢,١٩٠,٣١٢	٤٧,٣١٥,٥١٦	(١٠)	النقدية وما في حكمها
٧٧,٣٩١,٦٣٣	١٠٨,٨٦١,٢٨٤		إجمالي الأصول المتداولة
٨٨,٨٥٩,١٢٨	١١٨,٠٠٣,٥٢٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٥)	رأس المال المدفوع
٤,٠٢٢,٠٥٣	٢,٨٣٧,٠٢٨	(١٦)	احتياطيات
٥,٩٨٩,٤١٠	٧,٧٥٥,٩٣٧		أرباح مرحلة
٥٨١,٥٠٢	٢,٢٥٥,٣٢٦		صافي ربح العام
٥٠,٥٩٢,٩٦٥	٥٢,٨٤٨,٢٩١		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات طويلة الأجل
٧,٢٤٣,٠٠٠	-		قروض مساندة
٧٩٤,٩١٢	٧٤٥,٠٨٢	(٢٢)	التزامات ضريبية مؤجلة
٨,٠٣٧,٩١٢	٧٤٥,٠٨٢		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٧٢,٩٥٧	-	(١٢)	تسهيلات ائتمانية
٤٢٩,٥٦٠	٣٩١,٩٠٠	(٢٢)	ضريبة الدخل المستحقة
١٧٧,٥٨٦	١٠٦,٦٣٨	(١٣)	موردون
١,٧٢٠,٦٢٦	٨٤٨,٣٨٣	(١٤)	دائنون وحسابات دائنة أخرى
٢٤,٠٩٨,٧٥٨	٤٧,٤٩٣,٨٠٦	(١١)	عملاء ارصدة دائنة
٣,٧٢٨,٧٦٤	١٥,٥٦٩,٤٢٩	(٢٣)	المستحق إلى أطراف ذات علاقة
٣٠,٢٢٨,٢٥١	٦٤,٤١٠,١٥٦		إجمالي الالتزامات المتداولة
٣٨,٢٦٦,١٦٣	٦٥,١٥٥,٢٣٨		إجمالي الالتزامات
٨٨,٨٥٩,١٢٨	١١٨,٠٠٣,٥٢٩		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

نائب رئيس مجلس الإدارة
/ / أمين محمد صبري عبد الجيد

العضو المنتدب

/ / سيد نشأت دسوقي

المدير المالي

/ / علاء الدين عبد الرحيم محمد



- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢٢,٦٦٨,٧٨٥	١٨,١١٠,٦١٤	(١٧)	إيرادات وعمولات سمسرة
(١٤,٩٤١,٥٣٤)	(١٧,٢٠٥,٩٣٨)	(١٨)	مصروفات إدارية وعمومية
٤٨١,٢٩٣	١,٢٤٢,٢٧٥	(١٩)	إيرادات تمويلية
(٦,٦٦٨,٦٨٥)	(٨٣٧,١٦٦)	(٢٠)	مصروفات تمويلية
١,٥٩٧,٦٩٩	٢,٢٩٨,٩٠٩	(٢١)	إيرادات أخرى
(٥٩,٤٠٩)	٢٠٤,٨٥٩	(٤)	أرباح و(خسائر) رأسمالية
-	(١,٢٢٣,٨٤٣)		عبء اضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة)
-	٨,١٦٦		مخصصات انتفى الغرض منها
(٣٧,٥٨٨)	(٤٨٠)		(خسائر) فروق ترجمة عملة أجنبية
٣,٠٤٠,٥٦١	٢,٥٩٧,٣٩٦		صافي الربح قبل ضرائب الدخل
(٢,٤٥٩,٠٥٩)	(٣٤٢,٠٧٠)	(٢٢)	ضريبة الدخل
٥٨١,٥٠٢	٢,٢٥٥,٣٢٦		صافي ربح العام
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠		المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
٠,٠٠١	٠,٠٠٦		نصيب السهم في الأرباح

نائب رئيس مجلس الإدارة
/ / أيمن محمد صبري عبد الجيد



العضو المنتدب
/ / سيد نشأت دسوقي



المدير المالي
/ / علاء الدين عبد الرحيم محمد





- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٨١,٥٠٢	٢,٢٥٥,٣٢٦	صافي ربح العام
		<u>الدخل الشامل الآخر</u>
١,٢٧٢,٣٢٦	-	ناتج إعادة تقييم استثمارات مالية طويلة الأجل
١,٢٧٢,٣٢٦	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن السنة بعد خصم الضريبة
<u>١,٨٥٣,٨٢٨</u>	<u>٢,٢٥٥,٣٢٦</u>	اجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الاجمالي	ارباح مرحلة	إحتياطي قانوني	إحتياطي تقييم استثمارات	رأس المال المدفوع	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٨,٧٣٩,١٣٧	٦,٠٥٠,٤٥٣	٢,٦٨٨,٦٨٤	-	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
-	(٥٥,٣٦٩)	٥٥,٣٦٩	-	-	المحول إلى الإحتياطيات
١,٨٥٣,٨٢٨	٥٧٥,٨٢٨	-	١,٢٧٨,٠٠٠	-	اجمالي الدخل الشامل
<u>٥٠,٥٩٢,٩٦٥</u>	<u>٦,٥٧٠,٩١٢</u>	<u>٢,٧٤٤,٠٥٣</u>	<u>١,٢٧٨,٠٠٠</u>	<u>٤٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
-	١,١٨٥,٠٢٥	٩٢,٩٧٥	(١,٢٧٨,٠٠٠)	-	المحول إلى الإحتياطيات و الأرباح المرحلة
٢,٢٥٥,٣٢٦	٢,٢٥٥,٣٢٦	-	-	-	اجمالي الدخل الشامل
<u>٥٢,٨٣٤,٣١٠</u>	<u>١٠,٠١١,٢٦٣</u>	<u>٢,٨٣٧,٠٢٨</u>	<u>-</u>	<u>٤٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		(١٦)	(١٦)	(١٥)	إيضاح رقم

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٣,٠٤٠,٥٦١	٢,٥٩٧,٣٩٦		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٨٤٥,٥٤٣	٦٩٢,١٨٣	(٤)	صافي الربح قبل ضرائب الدخل
٥٩,٤٠٩	(٢٠٤,٨٥٩)		اهلاك الاصول الثابتة
-	(٤٨٠)		أرباح و (خسائر) استبعاد أصول ثابتة
-	١,٢٢٣,٨٤٣		أرباح (خسائر) فروق ترجمة عملات أجنبية
-	(٨,١٦٦)		عبء اضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة)
(٤٨١,٢٩٣)	(١,٢٤٢,٢٧٥)		مخصصات انتفى الغرض منها
٦,٦٦٨,٦٨٥	٨٣٧,١٦٦		فوائد دائنة
١٠,١٣٢,٩٠٥	٣,٨٩٤,٨٠٨		فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية
(٦,٣٥٦,٢١١)	(١,٦٣٩,٢١٩)	(٧)	التغير فى العملاء وأوراق القبض
(١٦٧,٣٤٤)	٣٨٧,٣٥٦	(٨)	التغير فى المدينين والحسابات المدينة الأخرى
(١,٣٩٥,٥٩٤)	١,٣٩٢,٣١١	(٩)	التغير فى جاري المقاصة
(٥٣٤,٣٢١)	(٧,٦١٧,٣٥١)	(٢٣)	التغير فى المستحق من أطراف ذات علاقة
(٢١٤,٨٧٧)	(٧٠,٩٤٨)	(١٣)	التغير فى الموردين
٧,٩٥٨,٤٨٦	٢٣,٣٩٥,٠٤٨		التغير فى العملاء أرصدة دائنة
١,٣٦٩,٤٣٠	(٨٧٢,٢٤٣)	(١٤)	التغير فى الدائنين والحسابات الدائنة الأخرى
٧٨٤,١٠٩	١١,٨٤٠,٦٦٥	(٢٣)	التغير فى المستحق إلى أطراف ذات علاقة
١١,٥٧٦,٥٨٣	٣٠,٧١٠,٤٢٧		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٦,٦٦٨,٦٨٥)	(٨٣٧,١٦٦)		فوائد مدفوعة
-	(٤٢٩,٥٦٠)	(٢٢)	ضريبة الدخل المدفوعة
٤,٩٠٧,٨٩٨	٢٩,٤٤٣,٧٠١		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٣٣٩,٩٨٦)	(٤٢,٨٠٠)	(٤)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
-	٣٨٥,٠٠٠	(٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٢,٣١١)	(٨٦,٢٤١)		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
-	١,٥٣١,٢٠٠		مدفوعات لشراء استثمارات
٤٨١,٢٩٣	١,٢٤٢,٢٧٥		مقبوضات من بيع استثمارات
١٣٨,٩٩٦	٣,٠٢٩,٤٣٤		فوائد مقبوضة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
-	(٧,٢٤٣,٠٠٠)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٣,٨٤٠,٤٠٠,٦٥٤	١٣٧,٣٦٧,١٨٥	(١٢)	(مدفوعات في) قروض طويلة الأجل
(٣,٨٤٧,٤٩٢,٢٠٧)	(١٣٧,٤٤٠,١٤٢)		مقبوضات من التسهيلات الائتمانية
(٧,٠٩١,٥٥٣)	(٧,٣١٥,٩٥٧)		مدفوعات فى التسهيلات الائتمانية
(٢,٠٤٤,٦٥٩)	٢٥,١٥٧,١٧٨		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل
-	٤٨٠		صافي الزيادة (النقص) فى النقدية وما فى حكمها - خلال العام
٢٤,٢٣٤,٩٧١	٢٢,١٩٠,٣١٢		أثر التغيرات فى أسعار الصرف
٢٢,١٩٠,٣١٢	٤٧,٣٤٧,٩٧٠	(١٠)	النقدية وما فى حكمها - أول العام
			النقدية وما فى حكمها - آخر العام
			يتمثل رصيد النقدية وما فى حكمها فى الآتى:
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
جنيه مصري	جنيه مصري		
١١٦,٢٥٨	١٨١,٨٤٢	(١٠)	نقدية بالصندوق
٢٢,٠٧٤,٠٥٤	٤٧,١٦٦,١٢٨	(١٠)	نقدية لدى البنوك
٢٢,١٩٠,٣١٢	٤٧,٣٤٧,٩٧٠		

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

١-١ تأسيس الشركة

تأسست شركة أصول ESB للوساطة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) (شركة الايمان للوساطة وتداول الأوراق المالية ESB (ش.م.م) سابقاً) في جمهورية مصر العربية في ٢٥ يوليو ١٩٩٤ طبقاً لنص قانون سوق العمل رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ويطبق عليها احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد تم قيد الشركة في سجل تجاري برقم ٢٨٤٠٧٧ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٤ من مكتب سجل تجاري بالقاهرة، ومدة الشركة ٢٥ عاماً من تاريخ تسجيلها بالسجل التجاري قابلة للتجديد، وتم نشر العقد والنظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات العدد رقم ٥٢٦ شهر اغسطس ١٩٩٤.

تم إضافة ESB إلى اسم الشركة وتم النشر بصحيفة الشركات بالعدد رقم ١٧٧٨ لشهر سبتمبر ١٩٩٩ وتم تعديل اسم الشركة الى شركة اصول ESB للوساطة في الأوراق المالية وتم النشر في صحيفة الشركة بالعدد رقم ٦ لشهر يناير ٢٠٠٦.

٢-١ غرض الشركة

هو القيام بأعمال السمسرة في الأوراق المالية وقد حصلت الشركة على الترخيص رقم ٣٢ من الهيئة العامة لسوق العمل في اكتوبر ١٩٩٤ كما أضيف غرض إمساك سجلات الأوراق المالية في اكتوبر ١٩٩٦ وصدر ترخيص الهيئة لهذا النشاط تحت نفس الرقم.

إن شركة اصول ESB للوساطة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) هي شركة تابعة لشركة اصول القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية).

٣-١ السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

٤-١ عنوان الشركة

٥١ شارع بيروت - مصر الجديدة - القاهرة.

٥-١ عمر الشركة

٢٥ سنة تبدأ من ٢٠١٩/٠٨/١٠ و تنتهي في ٢٠٤٤/٠٨/٠٩.

٦-١ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، ويتم الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية (ما لم يرد غير ذلك بإحدى السياسات المحاسبية).

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وعملة عرض القوائم المالية.

٤-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في العام الماضي، باستثناء التغييرات التي نتجت عن إضافة بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات على معايير المحاسبة المصرية، بموجب قرار وزيرة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ وفيما يلي أهم الإصدارات والتعديلات التي تمت على معايير المحاسبة المصرية.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية

قررت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بقرارها رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإضافة بعض المعايير والتعديلات على المعايير وبعض التفسيرات المحاسبية الجديدة على أن يتم تطبيقها على الفترات المالية بداية من ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر.

اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود بهدف دراسة تأثيرات القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والصادر بغرض إجراء إضافة وتعديلات وتفسيرات لمعايير المحاسبة المصرية المقرر تطبيقها من بداية عام ٢٠٢٠، ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلاً عن أن تطبيق إجراءات الوقاية ومواجهة انتشاره من فرض قيود على تواجده الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة، فقد وافقت اللجنة على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات والتفسيرات المصاحبة لها الصادر بقرار رقم (٦٩) أعلاه على القوائم المالية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات والتفسيرات على القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.

صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

ليتم تطبيقها على القوائم المالية التي تصدر عن الفترات التي بداية من ١ يناير ٢٠٢١.

بناء على قرار اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود في ٩ مايو ٢٠٢١، تم السماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية على القوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

طبقت المعايير الجديدة التالية لأول مرة بطريقة الأثر التراكمي المعدل والذي يستوجب اعتراف الشركة بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي ان وجد، على أنه تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢١ ولا يتم تعديل المعلومات المقارنة بمتطلبات المعايير.

وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات:

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد إلغاء الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.

تم استبدال نموذج الخسائر الائتمانية المحققة "المتكبدة" في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك الأدوات المالية بغض النظر عن وجود مؤشر لحدوث الخسارة، وكذا أصول العقد بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ومديونيات الإيجار وبعض عقود الضمان المالي وارتباطات القروض.

بناءً على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء".
- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة بعد استبعاد أي مبالغ محصلة لحساب أطراف أو جهات أخرى مثل ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الخصم والإضافة، وكذلك أي خصم تجاري أو خصم كمية تسمح به المنشأة.

المبدأ الأساسي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) هو أن الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء يجب أن يعكس:

- المعدل الذي يتم به الوفاء بالتزامات الأداء، المقابلة لنقل السيطرة على سلعة أو خدمة إلى العميل.
- المبلغ الذي يتوقع البائع الحصول عليه مقابل أنشطته.
- الطريقة التي يتم من خلالها تحويل التحكم في سلعة أو خدمة، حيث أن هذا التحويل يحدد الاعتراف بالإيراد.

قد يتم نقل السيطرة على سلعة أو خدمة بشكل مستمر (قيد الإيرادات على أساس التقدم) أو في تاريخ محدد (الاعتراف عند الانتهاء).

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التأجير التمويلي والتخصيم، وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على إلغاء العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالتأجير التمويلي.

اعتمدت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي واستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير، وبذلك يكون تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المصري (٤٩) عقود التأجير هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ واستبداله بقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.

يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام العقد والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو عقد تأجير تمويلي.

بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

بالنسبة للإيجار التشغيلي فيجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

كذلك إصدار التفسير المحاسبي المصري رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

٥-٢ الأحكام والتقديرية المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرية تؤثر على قيم الإيرادات، المصروفات، الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من إفصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وقد ينشأ عن عدم التأكد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرية نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

ويتم مراجعة التقديرية وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر، ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرية المحاسبية في الفترة التي يجري خلالها مراجعة التقديرية.

وفيما يلي الأحكام والتقديرية الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للشركة:

١-٥-٢ الأحكام

الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد بصورة تعكس التزامات الأداء المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقعه المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك الالتزامات، مع الأخذ في

الاعتبار شروط العقد وجميع الحقائق والظروف ذات الصلة، وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".

٢-٥-٢ التقديرات

انخفاض قيمة أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم تقدير المبالغ القابلة للتحصيل من أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد متوقعاً، وبالنسبة للمبالغ الجوهرية بشكل فردي، يجري التقدير على أساس فردي، أما المبالغ التي لا تعد جوهرية بشكل فردي، ولكنها تعدت تاريخ استحقاقها، فيجري تقييمها إجمالياً ويوضع لها تقدير وفقاً للمدة الزمنية التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

العمر الافتراضي للأصول الثابتة

تحدد إدارة الشركة العمر الافتراضي المقدر للأصول الثابتة بغرض حساب الاهلاك، ومن شأن هذا التقدير أن يُحدد عقب النظر في العمر الافتراضي المتوقع للأصول أو الاهلاك المادي للأصول، وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الافتراضي المقدر وطريقة الاهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الاهلاك تتسق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في جمهورية مصر العربية، ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة، ولقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، واضعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعملية الفحص التي تجريها السلطات الضريبية المصرية، ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدة منها الخبرة بالفحوصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصلحة الضرائب المسؤولة، وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضيع عدة وفقاً للظروف السائدة في جمهورية مصر العربية في ذلك الحين.

ويجري الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة بحيث يكون من المحتمل أن يقابلها أرباح خاضعة للضريبة يمكن استخدام هذه الخسائر لتغطيتها، ويتحتم أن تحدد أحكام الإدارة الجوهرية مبلغ الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، وذلك استناداً إلى التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل فترة من فترات إعداد التقرير، ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، وعند احتساب القيمة الاستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات المستقبلية المتوقعة من الأصول أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

٣- أهم السياسات المحاسبية

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام أسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ القوائم المالية، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

٢-٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

١-٢-٣ الاعتراف والقياس

يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في التشغيل أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة، هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجله وفي موقعه.

عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الافتراضية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للتشغيل أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل، هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وبتابع نفس الأسس المتبعة في باقي الأصول.

يتم تسجيل تكاليف قطع الغيار الاستراتيجية المتعلقة بالأصول الثابتة ضمن تكلفة الأصل ويتم إهلاكها على مدار العمر الافتراضي المقدر للأصل المتعلق بها.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والاعمار الافتراضية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

٢-٢-٣ النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم رسملة التكاليف الخاصة بإحلال أصل ثابت أو مكون رئيسي من المكونات التي يتم اعتبار كل منها أصلاً وكذا تكاليف العمرات الجسيمة التي تتم بعد تاريخ الاقتناء، هذا ويتم رسملة أي نفقات لاحقة على الاقتناء إذا ما كان سيترتب عنها زيادة العائد الاقتصادي المستقبلي للأصل، وفيما عدا ذلك فإن كافة النفقات الأخرى يتم تحميلها على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) كمصروف عند تكبدها.

٣-٢-٣ الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الافتراضي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الافتراضي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم اهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالاعمار الافتراضية المقدرة ومعدلات الإهلاك لكل بند من بنود الأصول الثابتة

سنوات	المعدل	بيان الأصول
٢٠	٥٪	مباني وانشاءات
١٠	١٠٪	عدد و ادوات
٨ - ٤	١٥-٢٥٪	وسائل نقل وانتقال
١٠	١٠٪	آلات و اجهزة كهربائية
١٠	١٠٪	تجهيزات و ديكورات
٧	١٥٪	أجهزة كمبيوتر وبرامج
١٠	١٠٪	أثاث وتجهيزات

يتم البدء في اهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصول وتصبح متاحة للاستخدام في الأغراض التي حددتها الإدارة.

٣-٢-٤ الأرباح أو الخسائر الرأسمالية

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٣-٢-٥ إضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد اضمحل، وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٣-٣ التأجير

يتم الاعتراف أصل حق الانتفاع والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع في تاريخ بداية عقد التأجير بالتكلفة، وتتضمن تكلفة أصل حق الانتفاع ما يلي:

أ- مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير.

ب- أي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

ت- أي تكاليف مباشرة أولية منكبة.

بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال، ومعدل بأي من إجراءات إعادة قياس لالتزام عقد التأجير. يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها في استهلاك تكلفة أصل حق الانتفاع مع مراعاة إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل حق الانتفاع تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصل محل العقد، وفيما عدا ذلك يتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لأصل حق الانتفاع أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها. يتم قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في تاريخ بداية العقد، ويتم خصم دفعات الإيجار وزيادة التزام عقد التأجير باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير وأي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بتكاليف الفائدة على التزام عقد التأجير ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة في قياس التزام عقد التأجير، وذلك في الفترة التي وقع فيها الحدث أو الظرف التي أدت إلى تلك الدفعات.

يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، وإذا كان هناك تغييراً في مدة عقد التأجير حيث يتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد التأجير المعدلة.

يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير إذا كان هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد، ويتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ مستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

قد يختار المستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف سائلة الذكر بالنسبة للعقود قصيرة الأجل، والعقود التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، يتم الاعتراف بدفعات الإيجار باعتبارها مصروفاً بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر.

٤-٣ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، وهي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وغير مبوبة كقروض ومديونيات أو كأصول مالية بالتكلفة المستهلكة أو كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات تلك الأصول المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة. ويتم إعادة تقييم الأصول المالية لتظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

٥-٣ العملاء والمتحصلات الأخرى

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاخرة أو المعاملة ناقصاً خسائر الاضمحلال.

يتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والمتحصلات الاخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر)، ويتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال في الفترة التي حدث فيها الرد.

٦-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة، كما تتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها للتغير في قيمتها ضئيلاً.

٧-٣ الاقتراض وتكلفة الاقتراض

الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الالتزامات المتداولة، ما لم يكن لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ القوائم المالية، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

يتم قياس القروض والاقتراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال وتدرج الارباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الالتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء أو انتاج الاصل المؤهل والذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه كجزء من تكلفة الاصل، ويتم تحميل تكلفة الاقتراض الاخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها.

تتمثل تكاليف الاقتراض في الفوائد والتكاليف الاخرى التي تنفقها الشركة لاقتراض الأموال.

٨-٣ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذوي العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لكل معاملة على حده.

٩-٣ الموردون والدائنون والحسابات الدائنة الاخرى

تمثل الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع المستلمة والخدمات المؤداة للشركة سواء وردت فواتيرها أم لم ترد بعد.

١٠-٣ الاحتياطات

الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥٪ من صافي ربح العام لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ويستخدم الاحتياطي بناءً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

الاحتياطات الأخرى

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز تجنب احتياطات غير عادية أو مال استهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بناءً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

١١-٣ الإيراد

يتم استخدام نموذج الإيراد الجديد المكون من خمس خطوات قائمة على المبادئ المحاسبية بشأن الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على السلع أو تقديم الخدمات إلى العميل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء، وتتمثل الخمس خطوات فيما يلي:

- تحديد العقد المبرم مع العملاء.
- تحديد التزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تحديد سعر المعاملة وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- الاعتراف بالإيراد على المدار الزمني الذي تحول فيه المنشأة السيطرة على الخدمات التي يتم الوفاء بها.

تلتزم المنشأة بأن تمارس تقديرًا محاسبيًا، أخذة في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود المبرمة مع عملائها، كذلك طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتكاليف التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد.

إيراد الفوائد

يتم إثبات الإيراد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل المستخدم لحصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً لتساوي تماماً القيمة الدفترية لأصل مالي أو التزام مالي.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالإيراد عندما ينشأ حق الشركة في تحصيل هذه التوزيعات.

١٢-٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع ادراجها بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

١٣-٣ الضرائب الدخلية والاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترة السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للاغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بقائمة المركز المالي (الاساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

يتم ادراج الضريبة الجارية والمؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) للفترة، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فكذلك يعترف بالضريبة الناشئة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

١٤-٣ الاضمحلال

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل، إذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وأثر ذلك على التدفقات النقدية المقدره لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يستبدل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية نموذج الخسارة المحققة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض الارتباطات والتعهدات المالية وعقود الضمانات المالية، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة.

يتم تطبيق منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها:

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لها وتنتج من حالات اخفاق محتملة خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان).

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لها

تنتج من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى حياة الأصل للأداة المالية، ويستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى عمر الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تعتبر الشركة أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد:

المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى الشركة.

المعايير النوعية

إذا واجه الأصل المالي واحد أو أكثر من الأحداث التالية:

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
 - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

إضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد اضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الاستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون رد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال محدود بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

١٥-٣ توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي يتم فيها الاعلان عنها.

١٦-٣ التأمينات الاجتماعية

تقدم الشركة مساهمات للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتحسب كنسبة من راتب الموظفين، وتقتصر التزامات الشركة على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند استحقاقها.

١٧-٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر)

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح أو الخسائر بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وذلك بعد خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح.

١٨-٣ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

١٩-٣ المقاصة بين أصل والتزام مالي

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما تمتلك الشركة الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ويكون لدى الشركة النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالاصول وتسوية الالتزام في أن واحد ولكي يكون الحق القانوني للشركة أن تقوم بعمل المقاصة قابلاً للنفذ فلا بد أن يكون عند وقوع حدث ما في المستقبل والذي غالباً ما يكون اخفاق الطرف الآخر ولا بد أن يعكس ممارسات الشركة العادية وتطلبات الاسواق المالية والظروف الاخرى المرتبطة باعتباريات خطر وتوقيت التدفقات النقدية للشركة.

٢٠-٣ الالتزامات المحتملة والاصول المحتملة

لا يتم إثبات الالتزامات المحتملة في قائمة المركز المالي حيث يتم الإفصاح عنها إلا إذا كانت امكانية التدفق للخارج للمصادر المجسدة للمنفعة الاقتصادية مستبعدة، ولا يتم الاعتراف بالاصل المحتمل في القوائم المالية ولكن يفصح عنه عندما يكون التدفق الداخلى للمنفعة الاقتصادية متوقفاً.

٢١-٣ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الاصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الاصول أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للاصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الاصل أو الالتزام.

وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للاصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الاصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الاصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للاصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتُقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للاصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوافر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الاصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية في فئات جوهرية على قياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: باستخدام اسعار التداول (غير المعدلة) لاصل أو التزام مطابقاً تماماً في اسواق نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للاصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الاسعار).

المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للاصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد القوائم المالية.

ولأغراض افصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للاصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٤- الاصول الثابتة

التكلفة	أراضي جنيه مصري	مباني وإنشاءات جنيه مصري	آلات ومعدات جنيه مصري	عدد وأدوات جنيه مصري	وسائل نقل و انتقال جنيه مصري	أثاث وتجهيزات جنيه مصري	حاسب آلي جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢٠	٤٠,٠٠٠	٤٦,٣٦٠	٣,٨٤٢,١٧٠	٣٥٧,٢٤٥	٢,١٣٠,١٤٥	١٧,١٣٢,٣٩٦	١٢,٢٩٧,٤١١	٣٥,٨٤٥,٧٢٧
الإضافات خلال العام	-	-	-	-	٣٣٩,٩٨٦	-	-	٣٣٩,٩٨٦
الاستيعادات خلال العام	-	-	-	-	(١٢٥,١٣٠)	-	-	(١٢٥,١٣٠)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٠,٠٠٠	٤٦,٣٦٠	٣,٨٤٢,١٧٠	٣٥٧,٢٤٥	٢,٣٤٥,٠٠١	١٧,١٣٢,٣٩٦	١٢,٢٩٧,٤١١	٣٦,٠٦٠,٥٨٣
الإضافات خلال العام	-	-	١٣,٧٠٠	-	-	١٧,١٠٠	١٢,٠٠٠	٤٢,٨٠٠
الاستيعادات خلال العام	-	-	-	-	(٩١١,٤٧٥)	-	-	(٩١١,٤٧٥)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٠,٠٠٠	٤٦,٣٦٠	٣,٨٥٥,٨٧٠	٣٥٧,٢٤٥	١,٤٣٣,٥٢٦	١٧,١٤٩,٤٩٦	١٢,٣٠٩,٤١١	٣٥,١٩١,٩٠٨
مجمع الاهلاك	-	-	-	-	-	-	-	-
مجمع الاهلاك فى ١ يناير ٢٠٢٠	-	٢٣,١٠٧	٣,٢٥٩,٥٨٣	٢٨٧,٦٨٩	١,٠٣٥,١٦١	١٤,٢٦٤,١٥٥	١١,٤٦٥,٢١٤	٣٠,٣٣٤,٩٠٩
الاهلاك خلال العام	-	٢,٣٢٣	٥٩,٠٦٢	٦,٩٥٤	٣٢٩,٠٠٩	٢٨٦,٨٢٨	١٦١,٣٦٧	٨٤٥,٥٤٣
مجمع اهلاك مستبعد	-	-	-	-	(٦٥,٧٢١)	-	-	(٦٥,٧٢١)
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	٢٥,٤٣٠	٣,٣١٨,٦٤٥	٢٩٤,٦٤٣	١,٢٩٨,٤٤٩	١٤,٥٥٠,٩٨٣	١١,٦٢٦,٥٨١	٣١,١١٤,٧٣١
الإهلاك خلال العام	-	٢,٣١٨	٥٢,٩٥٥	٦,٢٦٠	٢٤٠,٧٠٧	٢٥٨,١٤١	١٣١,٨٠٢	٦٩٢,١٨٣
مجمع اهلاك مستبعد	-	-	-	-	(٧٣١,٣٣٤)	-	-	(٧٣١,٣٣٤)
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	-	٢٧,٧٤٨	٣,٣٧١,٦٠٠	٣٠٠,٩٠٣	٨٠٧,٨٢٢	١٤,٨٠٩,١٢٤	١١,٧٥٨,٣٨٣	٣١,٠٧٥,٥٨٠
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٠,٠٠٠	١٨,٦١٢	٤٨٤,٢٧٠	٥٦,٣٤٢	٦٢٥,٧٠٤	٢,٣٤٠,٣٧٢	٥٥١,٠٢٨	٤,١١٦,٣٢٨
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٠,٠٠٠	٢٠,٩٣٠	٥٢٣,٥٢٥	٦٢,٦٠٢	١,٠٤٦,٥٥٢	٢,٥٨١,٤١٣	٦٧٠,٨٣٠	٤,٩٤٥,٨٥٢

- لا يوجد رهن على الاصول الثابتة.

اهلاك العام تم تحميله على قائمة الارباح أو الخسائر على النحو التالي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
جنيه مصري	جنيه مصري
٨٤٥,٥٤٣	٦٩٢,١٨٣
٨٤٥,٥٤٣	٦٩٢,١٨٣

مصرفات عمومية وإدارية

تم احتساب (خسائر) استبعاد الأصول الثابتة كالتالي :

جنيه مصري	جنيه مصري
٣٨٥,٠٠٠	(٩١١,٤٧٥)
(١٨٠,١٤١)	٧٣١,٣٣٤
٢٠٤,٨٥٩	

متحصلات من بيع أصول ثابتة

تكلفة الاستيعادات

مجمع اهلاك الاستيعادات

صافي القيمة الدفترية للاستيعادات

صافي أرباح بيع أصول ثابتة

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٥- إستثمارات مالية طويلة الأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤,١٩٩,٢٠٠	٢,٦٦٨,٠٠٠	شركة مصر للمقاصة والايذاع والقيود المركزي*
٢,١١٥,٤٤٢	٢,١٩١,٦٨٣	صندوق ضمان التسويات
٧,٠٠١	٧,٠٠١	صندوق ضمان المتعاملين فى الأوراق المالية
-	(٤٨,٦٦٧)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٦,٣٢١,٦٤٣</u>	<u>٤,٨١٨,٠١٧</u>	

وكالات حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام كالتالى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	-	رصيد أول المدة
-	٤٨,٦٦٧	المكون خلال العام
-	-	رد الاضمحلال
<u>-</u>	<u>٤٨,٦٦٧</u>	

٦- تأمينات نقدية طويلة الأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٠٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	تأمينات نقدية لدى الهيئة العامة للرقابة المالية
-	(٢,١٠٠)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٢٠٠,٠٠٠</u>	<u>٢٠٧,٩٠٠</u>	

وكالات حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام كالتالى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	-	رصيد أول المدة
-	٢,١٠٠	المكون خلال العام
-	-	رد الاضمحلال
<u>-</u>	<u>٢,١٠٠</u>	

٧- عملاء وأوراق قبض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٥٠,١٨٩,٤٦٦	٥١,٨٦٩,٢٤٢	العملاء
(٩٤٠,٣٣٢)	(١,٩٤٦,٦٩٨)	الاضمحلال فى العملاء
<u>٤٩,٢٤٩,١٣٤</u>	<u>٤٩,٩٢٢,٥٤٤</u>	

شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وكانت حركة الاضمحلال خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٩٤٠,٣٣٢	٩٤٠,٣٣٢	رصيد أول المدة
-	١,٠٠٦,٣٦٦	الاضمحلال المكون خلال العام (خسائر ائتمانية متوقعة)
-	-	رد الاضمحلال
<u>٩٤٠,٣٣٢</u>	<u>١,٩٤٦,٦٩٨</u>	

٨- مدينون وحسابات مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٠,٠٠٠	٦,٤٨٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٣٦٣,٦٥٦	٧٤,٤٣٠	إيرادات مستحقة
٣٩٥,١٨٢	٣٧٤,٨٤٥	سلف وعهد
١٤٦,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠	تأمينات لدي الغير
٥٣,٦٢٩	٩٣٢	دفعات مقدمة للموردين
٢٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	غطاء خطابات ضمان
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	أمانات لدى الغير
٧٠١	٧٠١	ضرائب الخصم والإضافة
١١٥,٧٠٦	٥٢,٩٤٢	أخطاء تنفيذ
٣٤٤,٦٥٥	١٤٤,٠٠٠	أرصدة مدينة أخرى
٧٠٠,٠٠٠	-	أرصدة مدينة تحت التسوية - البنك العربي
(٣٢٤,٢٥٩)	(١٦٣,٧٩٨)	الاضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة
<u>٢,٠٦٣,٢٧٠</u>	<u>١,٦٣٤,٥٤١</u>	

وكانت حركة الاضمحلال خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٢٤,٢٥٩	٣٢٤,٢٥٩	رصيد أول المدة
-	٤٩,٥٣٩	الاضمحلال المكون خلال العام (خسائر ائتمانية متوقعة)
-	(٢٠١,٨٣٤)	الاضمحلال المستخدم
-	(٨,١٦٦)	رد الاضمحلال
<u>٣٢٤,٢٥٩</u>	<u>١٦٣,٧٩٨</u>	

٩- جاري المقاصة

بلغ رصيد جاري المقاصة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١,٦٤٢,٢٨١ جنيه مصري مدين، مقارنة برصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٣,٠٣٤,٥٩٢ جنيه مصري مدين.

شركة أصول ESB للوساطة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٠- النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١١٦,٢٥٨	١٨١,٨٤٢	نقدية بالصندوق
١٩,٦٣٩,١٣٧	٤٣,٩٢٠,٧٤٧	حسابات جارية بالبنوك
١٩,٧٥٥,٣٩٥	٤٤,١٠٢,٥٨٩	
٢,٤٣٤,٩١٧	٣,٢٤٥,٣٨١	عملة أجنبية
-	(٣٢,٤٥٤)	حسابات جارية بالبنوك
٢,٤٣٤,٩١٧	٣,٢١٢,٩٢٧	خسائر ائتمانية متوقعة
٢٢,١٩٠,٣١٢	٤٧,٣١٥,٥١٦	

وكانت حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	-	رصيد أول المدة
-	٣٢,٤٥٤	المكون خلال العام
-	-	رد الاضمحلال
-	٣٢,٤٥٤	

١١- العملاء الدائنة

يتمثل الرصيد الظاهر بالقوائم المالية في أرصدة العملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ البالغ قيمته ٤٧,٤٩٣,٨٠٦ جنيه مصري مقارنة بمبلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ البالغ قيمته ٢٤,٠٩٨,٧٥٨ جنيه مصري.

١٢- تسهيلات ائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٢,٩٥٧	-	بنك الشركة المصرفية العربية
-	-	البنك العربي الافريقي
٧٢,٩٥٧	-	

١٣- موردون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧٧,٥٨٦	١٠٦,٦٣٨	موردون محليون
١٧٧,٥٨٦	١٠٦,٦٣٨	

شركة أصول ESB للوساطة فى الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٤- دائنون وحسابات دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٣٧,٣٢٢	١٧٠,٦٣٨	مصروفات مستحقة
١٧١,٣٤٥	٤٨٣,٤١٠	مصلحة الضرائب و الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
٦١,٨٦٩	١٠٣,٠٩١	المساهمة التكافلية
١,١٧٣,١٠٥	٣٩,٧٧٣	الحفظ المركزي
١٧,٦٨٤	١٩,٣٨٤	رسم خدمات البورصة
٣٧,٦٤٩	٢٠,٠٤٩	ضريبة الدمغة النسبية
٦,١٩٨	٢,٦٨٣	رسم خدمات مصر المقاصة
٣,٣٢١	١,٣٩٤	رسم خدمات الهيئة
٢,٠١٥	١,٠٢٧	صندوق تأمين متعاملين فى الأوراق المالية
١٠,١١٨	٦,٩٣٤	هيئة الرقابة المالية (رسم التطوير)
<u>١,٧٢٠,٦٢٦</u>	<u>٨٤٨,٣٨٣</u>	

١٥- رأس المال

- رأس المال المرخص به ٢٥٠ مليون جنيه مصري.
- رأس المال المصدر والمدفوع ٤٠ مليون جنيه مصري موزع على ٤٠٠ مليون سهم، وقيمة السهم الاسمية عشرة قروش مصري، وجميعها أسهم نقدية.

• وفيما يلى بيان بتوزيع هيكل رأس المال

نسبة المساهمة	قيمة السهم جنيه مصري	عدد الأسهم	الإسم
٧٤,١٥%	٢٩,٦٦١,٢٣٧	٢٩٦,٦١٢,٣٦٨	أصول القابضة للاستثمارات المالية
٨,٦٠%	٣,٤٤٠,٠٠٠	٣٤,٤٠٠,٠٠٠	محمد سيد صالح السيد صالح
٢,٧٩%	١,١١٥,٧٤٨	١١,١٥٧,٤٧٦	سهير عياد مقار
٢,١٢%	٨٤٩,٠٥٠	٨,٤٩٠,٥٠٠	نيفين ايمن أحمد علي بدوي
١,٩٠%	٧٦٠,٨٣٣	٧,٦٠٨,٣٣٠	ايمن محمد فتحي احمد طلبه
١,٤٤%	٥٧٦,٣٠٤	٥,٧٦٣,٠٤٥	أحمد ايمن أحمد علي بدوي
٨,٩٩%	٣,٥٩٦,٨٢٨	٣٥,٩٦٨,٢٨١	آخرون
<u>١٠٠%</u>	<u>٤٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	<u>٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	الإجمالي

١٦- احتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢,٧٤٤,٠٥٣	٢,٨٣٧,٠٢٨	إحتياطي قانوني
١,٢٧٨,٠٠٠	-	إحتياطي تقييم استثمارات
<u>٤,٠٢٢,٠٥٣</u>	<u>٢,٨٣٧,٠٢٨</u>	

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٧- إيرادات وعمولات سمسرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢,٨٥٢,٢١٢	١٣,٠٢٨,٩٣٩	إيرادات وعمولات سمسرة
٩,٢١٨,٧٢٣	٤,٤٨٢,٠٠٤	إيرادات تكلفة التمويل
٤٥٠	٢,٠٥٠	إيرادات اكتتاب
٥٩٧,٤٠٠	٥٩٧,٦٢١	إيرادات أخرى
٢٢,٦٦٨,٧٨٥	١٨,١١٠,٦١٤	

١٨- المصروفات الإدارية والعمومية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧,٣٢٢,٨٨٠	٨,٥٣٠,٥٤٧	مرتبات وما فى حكمها
٣١٠,٧٦٥	٤٢٧,٢٠٠	حصة الشركة فى التأمينات الاجتماعية
١,٦٦٧,٥٦٢	١,٦٤١,٧٥٣	إيجارات
٤٧٣,٣٩٢	٥٠١,٩٧٩	مياه وكهرباء وغاز
١٩٣,٧٦٦	١٥٠,٦٢٥	هاتف وانترنت وبريد
١٤٤,٢٨٠	١٣٦,٤٣٩	أدوات كتابية ومطبوعات
١٨٧,٤٩١	١٩٥,٦٠٠	نقل وانتقال
٣٠٩,٠٠٧	٣٠٢,٦٤٥	صيانة وإصلاح
٨٠٩,٩٦٠	١,٠٣٠,٦٢٣	رسوم واشتراقات
٤٨٦,٢١٩	٥٢٧,٩٥٩	الرعاية الصحية
٣١٩,٩٢٢	٤١٦,٩٨١	العلاقات العامة والمؤتمرات والندوات
٢٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	تبرعات
٣٠,٧٥٠	٤٤,٠٠٠	أتعاب مهنية
٢٣١,٧٠٢	٢١٧,٦٩٥	مصروفات قضائية
٦٨,٤٠٠	٧٥,٢٤٠	مصروفات امن وحراسة
٤٩,٥٣٨	٣٥,٩٥٤	مصروفات تأمين
٤٤,٩٨٦	٣١,٨٠٩	مستلزمات حاسب آلي
٦١,٨٦٩	٥٤,١٢٩	المساهمة التكافلية
٨٤٥,٥٤٣	٦٩٢,١٨٣	أهلاكات إدارية
١,٣٦٠,٥٠٢	٢,١٧٥,٥٧٧	مصروفات متنوعه
١٤,٩٤١,٥٣٤	١٧,٢٠٥,٩٣٨	

١٩- الإيرادات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٨١,٢٩٣	١,٢٤٢,٢٧٥	فوائد دائنة
٤٨١,٢٩٣	١,٢٤٢,٢٧٥	

٢٠- المصروفات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦,٦٦٨,٦٨٥	٨٣٧,١٦٦	فوائد التسهيلات الائتمانية
٦,٦٦٨,٦٨٥	٨٣٧,١٦٦	

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢١- إيرادات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٠١,٧٨٧	١٧٨,٠٨٥	عوائد صندوق ضمان التسويات
١,٣٠٥,٩١٢	١,٩٨٣,٩٧١	إيرادات استثمارات اوراق مالية
-	١٣٦,٨٥٣	ضم وتكويد وتعديل بيانات وقيد شركات بالبورصة و م.ويفت و تداول الالكتروني
٩٠,٠٠٠	-	عوائد صندوق حماية المستثمر
١,٥٩٧,٦٩٩	٢,٢٩٨,٩٠٩	

٢٢- ضريبة الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٢٩,٥٦٠	٣٩١,٩٠٠	ضريبة الدخل الجارية
٢,٠٢٩,٤٩٩	(٤٩,٨٣٠)	ضريبة الدخل المؤجلة
٢,٤٥٩,٠٥٩	٣٤٢,٠٧٠	

تسوية ضريبة الدخل على أساس السعر الفعلي للضريبة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣,٠٤٠,٥٦١	٢,٥٩٧,٣٩٦	صافي الربح قبل الضرائب
-	١,٢٢٣,٨٤٣	المكون من المخصصات
٥٩,٤٠٩	(٢٠٤,٨٥٩)	استيعادات اصول ثابتة
٢٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	تبرعات مدفوعة لجمعيات أهلية غير مشهورة
٨٤٥,٥٤٣	٦٩٢,١٨٣	اهلاك الأصول الثابتة وفقاً للأساس المحاسبي
١٢,٩٠٧	٥٤,١٢٩	المساهمة التكافلية
(٤٧٤,٥٦٦)	(٢٦٥,٨٥٩)	اهلاك الأصول الثابتة وفقاً للأساس الضريبي
-	(٨,١٦٦)	مخصصات انتفى الغرض منها
-	(٢٠١,٨٣٤)	ديون معدومة مخصومه من المخصصات وتتوافر فيها شروط الخصم
(١,٥٩٧,٦٩٩)	(٢,١٦٢,٠٥٦)	عائد ضمان التسويات و مصر المقاصة
١,٩٠٩,١٥٥	١,٧٤١,٧٧٨	الوعاء الضريبي
٤٢٩,٥٦٠	٣٩١,٩٠٠	ضريبة الدخل على أساس ٢٢,٥٪
٪١٤,١٣	٪١٥,٠٩	ضريبة الدخل طبقاً للسعر الفعلي للضريبة

ضريبة الدخل المستحقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٢٩,٥٦٠	٣٩١,٩٠٠	ضريبة الدخل الجارية
٤٢٩,٥٦٠	٣٩١,٩٠٠	

ضرائب الدخل المؤجلة

قائمة الدخل (الإرباح أو الخسائر)		قائمة المركز المالي		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢,٠٢٩,٤٩٩	(٤٩,٨٣٠)	(٧٩٤,٩١٢)	(٧٤٥,٠٨٢)	الاصول الثابتة
٢,٠٢٩,٤٩٩	(٤٩,٨٣٠)	(٧٩٤,٩١٢)	(٧٤٥,٠٨٢)	صافي الضريبة المؤجلة

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٣- أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		<u>المستحق من أطراف ذات علاقة</u>
٢٥٨,٥٠٥	-	شركة التطوير للاستثمارات و الاستشارات
-	١,٧٨٨,١٠٢	اىه اس المحدودة
-	٩١,٦٢٩	اصول للاستثمار العقارى
-	٤٥٨,١٨٦	اصول كابيتال
٥٩٥,٨٢٠	٦,١٣٣,٧٥٩	شركة اصول القابضة
-	(٨٤,٧١٧)	الاضمحلال المكون خلال العام (خسائر ائتمانية متوقعة)
٨٥٤,٣٢٥	٨,٣٨٦,٩٥٩	
		<u>المستحق إلى أطراف ذات علاقة</u>
-	١٥,٥٦٩,٤٢٩	شركة التطوير للاستثمارات و الاستشارات
٣,٧٢٨,٧٦٤	-	اىه اس المحدودة
٣,٧٢٨,٧٦٤	١٥,٥٦٩,٤٢٩	

المعاملات

شركة التطوير للاستثمارات و الاستشارات

بلغت حجم المعاملات خلال السنة المالية مبلغ ٧٤,٧٣٢,٨٩٢ جنيه مصري وهى معاملات مالية على الحساب الجارى.

شركة اىه اس المحدودة

بلغت حجم المعاملات خلال السنة المالية مبلغ ٤٣١,٦٥١,٧٥٩ جنيه مصري وهى معاملات مالية على الحساب الجارى لتمويل عمليات الشراء والبيع بالهامش.

شركة اصول القابضة

بلغت حجم المعاملات خلال السنة المالية مبلغ ٢٧٩,١٣٤,٢٤٨ جنيه مصري وهى عبارة عن عمليات بيع وشراء بالهامش.

شركة اصول كابيتال

بلغت حجم المعاملات خلال السنة المالية مبلغ ٤٥٨,١٨٧ جنيه مصري وهى معاملات مالية على الحساب الجارى.

شركة اصول للاستثمار العقارى

بلغت حجم المعاملات خلال السنة المالية مبلغ ١,٥٢٣,٨٨١ جنيه مصري وهى معاملات مالية على الحساب الجارى.

العملاء

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢١ تنفيذ تداولات للعاملين والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وذلك طبقاً لمحاضر مجلس إدارة الشركة رقم (٣٣٥) والمنعقد بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢١، وقد بلغ حجم تعاملاتهم خلال العام ١,٦٢١,٣٨٥,٠٠٠ جنيه مصري وأرصنتهم ٨,١٠٨,٣٥٠ جنيه مصري مدين و ٢٦٤,٤٢٢ جنيه مصري دائن وذلك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢٤- أسس وأساليب إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال فى قدرة الشركة فى الحفاظ على استمراريتها والاحتفاظ بمعدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتحقيق منفعة للمساهمين ولذلك فتتمثل سياسة مجلس الإدارة فى الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وتقوم بعمل الدراسات السوقية اللازمة لمواجهة التغيرات الخاصة بالظروف الاقتصادية وذلك للمحافظة على ثقة المستثمر والدائن والسوق ودعم النمو فى السوق.

٢٥- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الاصول والالتزامات المالية، وتتضمن الاصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك، العملاء وأوراق القبض والمستحق من أطراف ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن

الالتزامات المالية أرصدة التسهيلات الائتمانية، الموردین وأوراق الدفع، المستحق إلى أطراف ذات علاقة، ضريبة الدخل المستحقة، دائنو التوزيعات والمصرفوات المستحقة وأرصدة دائنة أخرى. ويتضمن الإيضاح (٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس اثبات وقياس الأصول والالتزامات المالية المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات. القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيمة الدفترية الخاصة بها ما لم ينص على خلاف ذلك.

٢٦- إدارة المخاطر

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدراؤها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال. يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه، وتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتتناول أنشطتها على أساس منتظم، والإطار الحالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة المخاطر الموثقة رسمياً في مجالات محددة ومن سياسات إدارة مخاطر غير موثقة رسمياً تستخدم في مجالات أخرى.

مخاطر الائتمان

خسائر مالية تتعرض لها الشركة في حالة قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية، ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض ومدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة وكذا الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية.

أرصدة العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة

ينشأ خطر الائتمان بناءً على سياسات وإجراءات وأنظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر، والقوة الائتمانية للعميل يتم قياسها بناءً على بطاقة أداء ائتماني لكل عميل على حده ويتم تحديد الحد الائتماني بناءً على هذا التقييم، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة العميل الائتمانية.

الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الأخرى الخاصة بالشركة، والتي تتضمن الأرصدة لدى البنوك، النقد والأصول المالية، تتعرض المنشأة لمخاطر الائتمان نتيجة لتخلف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول.

وتتولى إدارة الشركة إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتحده الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك دولية فقط أو بنوك محلية ذات سمعة جيدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، ولا تتوقع الإدارة وفقاً للمعلومات التي تتوافر لدى الشركة عن البنوك والمؤسسات المالية الذين تتعامل معهم أن ينعثر أي طرف مقابل الوفاء بالتزاماته.

المستحق من أطراف ذات العلاقة

يرتبط المستحق من أطراف ذات علاقة بالمعاملات التي تنشأ ضمن سياق الأعمال الاعتيادية بحد أدنى من مخاطر الائتمان بحيث يكون أقصى مقدار تعرض لها يعادل القيمة الدفترية لهذه الأرصدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة الأطراف ذات العلاقة الائتمانية.

لقياس خطر الائتمان يتم النظر إلى ثلاث مكونات كما يلي:

احتمالات الإخفاق – التأخر من قبل الأطراف في الوفاء بتعهداته PD

يتم تقييم احتمالات الإخفاق – التأخر على مستوى كل طرف باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة الائتمانية لمختلف الأطراف وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى الجدارة الائتمانية الملائمة، ويتم تصنيف الأطراف إلى عدة فئات وفقاً للجدارة الائتمانية منها الديون الجيدة والمتابعة العادية والمتابعة الخاصة والديون الغير منتظمة.

المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه الرصيد المعرض للإخفاق EAD

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ المتوقع أن تكون قائمة عند وقوع التأخر أي المبالغ المعرضة لخطر الائتمان وتعتبر القيمة الإسمية للمبالغ القائمة على الأطراف المتعاملة مع البنك.

خطر الإخفاق الافتراضي LGD

وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات مسؤولي الائتمان لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، والشركة لا تحتفظ بأدوات مالية مشتقة ولا تصدرها.

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق، ويتصل تعرض الشركة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة بالسوق من عدمه بشكل رئيسي بالتزامات الشركة بسعر فائدة معوم وودائع ذات فائدة. ويعاد تسعير الفائدة على الأدوات المالية ذات سعر الفائدة المعوم من فترة إلى أخرى على ألا تتعدى المدة الفاصلة عام واحد.

التعرض لمخاطر سعر صرف العملات الأجنبية

تقيس الشركة مدى تأثير تغير محتمل مقبول في أسعار صرف العملات الأجنبية، في ظل بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، ويرجع الأثر الذي وقع على أرباح الشركة قبل الخضوع للضريبة إلى التغيرات في قيمة الأصول والالتزامات النقدية، ويجب الإشارة إلى أن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى ليست جوهرية.

مخاطر السيولة

ترصد إدارة الشركة التدفقات النقدية، ومتطلبات التمويل والسيولة الخاصة بالشركة، ويتلخص هدف الشركة في تحقيق توازن بين استمرارية التمويل وبين المرونة عن طريق الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك، وتدير الشركة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطي كافي وعن طريق الحصول على تسهيلات ائتمانية، وذلك من خلال متابعة التدفقات النقدية المتوقعة والفعالية بشكل مستمر والمطابقة بين استحقاق الأصول والالتزامات المالية، الشركة لديها النقدية الكافية لسداد المصروفات التشغيلية المتوقعة.

شركة أصول ESB للوساطة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧- الموقف الضريبي للشركة

ا- ضريبة شركات الاموال

- تخضع الشركة للضريبة على ارباح شركات الاموال طبقاً لقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- تم فحص السنوات من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٣ من قبل مأمورية ضرائب الشركات المساهمة وقد تمت التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب عن الفترة المذكورة وتم سداد الضريبة المستحقة عن هذه الاعوام.
- تقدم الشركة الإقرارات الضريبية السنوية ويتم سداد الضريبة المستحقة عليها فى مواعيدها القانونية.

ب- ضريبة كسب العمل

- تم فحص السنوات من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٣ وتمت التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب عن الفترة المذكورة، وقد تم سداد الضريبة المستحقة.

ج- ضريبة الخصم والاضافة

- تلتزم الشركة بتقديم نموذج ٤١ ضرائب وسداد المبالغ المخصومة تحت حساب الضريبة كل فترة ربع سنوية .

د- ضريبة الدمغة

- تم الفحص والتسوية النهائية والسداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

٢٨- أحداث هامة

- أدى ظهور وانتشار فيروس (COVID-١٩) فى بداية عام ٢٠٢٠ فى أغلب دول العالم إلى اضطرابات فى الأعمال التجارية والنشاط الاقتصادي لتلك الدول، بما جعل السلطات المحلية والدولية للإعلان عن تدابير مالية وتحفيزية مختلفة فى جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة، وتقوم الشركة بمراقبة الوضع عن كثب أخذة فى اعتبارها كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية، هذا وتستمر إدارة الشركة فى العمل بشكل طبيعي ولا ترى إدارة الشركة وجود خطر قد يكون له تأثير على الاستمرارية قابل للتوقع فى ضوء الوضع الراهن وتقوم إدارة الشركة بدراسة الموقف بشكل مستمر .
- كما موضح بالإيضاح المتمم رقم (٢-٤) التغييرات فى السياسات المحاسبية، فقد تم تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) الأدوات المالية، ورقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء، ورقم (٤٩) عقود التأجير على القوائم المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وذلك بعد الالتزام بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وإضافة بعض المعايير والتعديلات على المعايير وبعض التفسيرات المحاسبية الجديدة وقرارات تأجيل تطبيق بعضها والالتزام ببعضها فى الفترات السابقة وفقاً لمستجدات الأوضاع.

نائب رئيس مجلس الإدارة
/ / أيمن محمد صبري عبد الجيد

العضو المنتدب
/ / سيد نشأت دسوقي

المدير المالي
/ / علاء الدين عبد الرحيم محمد